

Distr.: General
23 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٠ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*
التنمية المستدامة

الانسجام مع الطبيعة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٧١/٢٢٣، الذي طلبت فيه الجمعية إلى رئيسها أن يعقد، في دورتها الثانية والسبعين، جلسة تحاور بشأن الانسجام مع الطبيعة احتفالاً باليوم الدولي لأمتنا الأرض في نيسان/أبريل ٢٠١٨، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الثالثة والسبعين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

ويستند هذا التقرير إلى المساهمات في جلسة التحاور الثامنة بشأن الانسجام مع الطبيعة، التي عُقدت في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ وتناولت فقه الأرض في تنفيذ أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في انسجام مع الطبيعة واتجاهات تنفيذ فقه الأرض في القانون والسياسات والتعليم والمشاركة العامة.



أولا - مقدمة

١ - في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ٧٢/٢٢٣، وهو قرارها التاسع بشأن الانسجام مع الطبيعة، الذي طلبت فيه إلى رئيس الجمعية أن يعقد، في دورتها الثانية والسبعين، جلسة تحاور في إطار الجلسات العامة المقرر عقدها أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمننا الأرض في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، بمشاركة الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين وغيرهم من أصحاب المصلحة. وكان الغرض من الحوار هو مناقشة دور فقه الأرض^(١) في تنفيذ أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، بهدف نهائي هو ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي لتحقيق التنمية المستدامة وأنماط العيش في انسجام مع الطبيعة، على النحو الذي دعت إليه الغاية ١٢-٨ من أهداف التنمية المستدامة.

٢ - وقد عُقد الحوار التفاعلي الثامن للجمعية العامة احتفالاً باليوم الدولي لأمننا الأرض وكان إطاره هو تقرير الأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة (A/72/175) وقرار الجمعية ٧٢/٢٢٣.

٣ - ويقدم هذا التقرير سرداً لبعض الملامح البارزة في الحوار التفاعلي واتجاهات تنفيذ فقه الأرض من خلال التشريعات والسياسات والتعليم والمشاركة العامة على نطاق العالم. وقد وجه أعضاء حلقات النقاش في الحوار الانتباه إلى القانون المتمحور حول الأرض والاقتصاد الإيكولوجي وتطبيقهما لصالح أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في انسجام مع الطبيعة. ووصفوا النهج والاتجاهات والإنجازات الواعدة، التي استهل أعضاء شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة الكثير منها أو عززوها في مجالات خبرتهم المختلفة^(٢).

ثانياً - الملامح البارزة للحوار التفاعلي للجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة احتفالاً باليوم الدولي لأمننا الأرض

٤ - في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، عقدت الجمعية العامة حوارها التفاعلي الثامن بشأن الانسجام مع الطبيعة، في مقر الأمم المتحدة، احتفالاً باليوم الدولي لأمننا الأرض^(٣). وكان موضوع الحوار هو "فقه الأرض في تنفيذ أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في انسجام مع الطبيعة". وتضمنت حلقات النقاش الصباحية وحلقات النقاش التي عُقدت بعد الظهر مشاركة أعضاء شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة^(٤).

٥ - وأقر رئيس الجمعية العامة، في ملاحظاته الافتتاحية، بالضرر المفرط الذي ألحقته مستويات الاستهلاك والإنتاج وأنماطهما الحالية بحياة البشر ورفاههم وصحتهم، وبصحة الكوكب. وأكد الرئيس أن العيش في انسجام مع الطبيعة ينطوي على تحقيق توازن، وأنه لا بد من إدخال تغييرات كبيرة على

(١) يشير "فقه الأرض" إلى فلسفة القانون والإدارة البشرية التي يشكّل فيها البشر جزءاً واحداً فقط من جماعة أوسع نطاقاً من الكائنات الحية ويتوقف فيها رفاه كل فرد من أفراد تلك الجماعة على رفاه الأرض ككل.

(٢) انظر الرابط التالي: <http://www.harmonywithnatureun.org/experts>.

(٣) يتاح موجز للحوار من خلال الموقع الشبكي التالي: www.harmonywithnatureun.org/dialogues/.

(٤) كان أعضاء فريق النقاش هم: جوليانا براز، وكارين براون، وروبرتو كالداس، وخورخي كالديرون، وميثود غنديدزا، وكاترين غوياردون، وكريستي لوك، ولورا موفيل باتيرو، ومارشا موتري، وخورخي إيفان بالاسيو، وليا تيمير. وكان مدير الحوار هو كريغ كاوفمان.

نُظِم العالم الاقتصادية والقانونية من أجل عكس مسار أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية السائدة وتحقيق
الغايات المقترحة في إطار أهداف التنمية المستدامة.

٦ - وأكد الممثل الدائم لإكوادور أن الأزمات البيئية تنجم عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية
والإنتاجية والتكنولوجية التي يجريها العالم الرأسمالي الحديث، والتي تقوّض التوازن بين البشرية والطبيعة.
كما أكد أن الوجود البشري يعتمد على إعادة ذلك التوازن، قائلاً إن إكوادور كرّست مفهوم "Buen Vivir"
(العيش الكريم) في دستورها لعام ٢٠٠٨، الذي يقضي باحترام الطبيعة ويُعترف فيه بحقوق الطبيعة.

٧ - وشدد الممثل الدائم للهند على أن فهم أوجه الترابط بين نظم الأرض يبيّن بجلاء أن استدامة
الحياة على الأرض مهددة بالاقتصادات وأنماط العيش العالمية الحالية. وقال إن البشر كانوا، قبل أوجه
التقدم التكنولوجي الحديثة، يدركون هذا الترابط في الحياة على الأرض واستحدثوا طرائق لحماية الأرض
والمياه والبحار. ويمثل منح الكيانات الطبيعية حقوقاً قانونية تدبيراً من تدابير حماية الطبيعة وإدامة تلك
الحياة، كما يتضح ذلك من الممارسات التقليدية في إكوادور وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
وكولومبيا ونيوزيلندا والهند.

٨ - وأكد نائب الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات أن البشر يجب أن يكفّوا عن اعتبار
أنفسهم سادة الطبيعة وملّاكها؛ وقال إنهم يجب أن يعترفوا بأنهم جزء من نظام حياة معقد وحساس.
وأضاف قائلاً إن وضع نموذج غير متمحور حول البشر يستلزم من كافة المجتمعات تحويل أنماط الإنتاج
والاستهلاك الخاصة بها. وذكر أن دستور بلده كرّس مبادئ "العيش الكريم" الخاصة بالسكان الأصليين
من أجل العيش في انسجام وتوازن وإنصاف وتضامن مع الأرض، ويدعو الدستور إلى إصلاحات
في الحوكمة استناداً إلى فقه الأرض لإحداث تحوّل اجتماعي صوب الإنتاج والاستهلاك المستدامين.

٩ - وقال عضو في البرلمان الأوروبي إن البشر ما زالوا يتعلمون كيفية فهم مكانتهم في الطبيعة وحقوق
الكائنات الحية وغير الحية الأخرى وأدوارها. وأضاف قائلاً إن عدم الفهم والعقلية المتفوّقة يحولان دون
رؤية البشر لأنفسهم كنظم إيكولوجية حية ضمن نظم حية أكبر. ويتمثل التحدي في كيفية غرس رؤية
للعالم متمحورة حول الأرض باستخدام نهج قائم على الحقوق. واستطرد قائلاً إن وقف الاستهلاك المفرط
للموارد الطبيعية ربما يتطلب أطراً تشريعية جديدة بشأن البيئة أو اتفاقية بشأن الطبيعة تكملها للإعلان
العالمي لحقوق الإنسان، مؤكداً أن الأمم المتحدة هي الأقدر على تولي القيادة بشأن تلك المسألة.

١٠ - وقال عضو آخر في البرلمان الأوروبي إن الأزمات البيئية الشديدة تقتضي تحولاً وتغيّراً أساسياً
في النظام الاقتصادي ليعكس القيمة المتأصلة للطبيعة، التي تتجاوز بكثير خدمات النظم الإيكولوجية.
وأضاف قائلاً إن النظام القانوني الراهن ليس فعالاً لأن مفهوم "الحقوق" ضيق للغاية؛ ويجب توسيع
نطاقه ليمنح الأجيال المقبلة والطبيعة حقوقاً. وأكد أن تحولاً بالغاً في النموذج الفكري يحدث عندما تحل
محل نهج قانوني نظري ما حالات ملموسة مُنحت فيها حقوق لكيانات طبيعية، ومن هذه الحالات مثلاً
مبادرة منح بحيرة بالاتون في هنغاريا وضعاً قانونياً.

١١ - وطلب ممثل الحملة العالمية لحركة حقوق أمنا الأرض^(٥) إلى الأمم المتحدة صياغة إعلان عالمي
لحقوق أمنا الأرض. وقال إن الحملة جمعت ما يقرب من ٨٥٢ ٠٠٠ توقيع من أشخاص في ١٢٢ بلداً

(٥) انظر الموقع الشبكي التالي: www.rightsofmotherearth.com/.

وأنها تكتسب زخما من خلال زيادة المشاركة العامة وتزايد عدد القضايا القانونية المؤيدة لحقوق الطبيعة. وأشار إلى أن أعضاء البرلمان الأوروبي أعربوا عن تأييدهم لصياغة الأمم المتحدة إعلانا عالميا من هذا القبيل.

١٢ - ووصف ممثل الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة الكيفية التي يشارك بها شباب على نطاق العالم في برامج نموذج الأمم المتحدة. وقال إن تلك الأنشطة التثقيفية الشعبية تُطلع الشباب على القضايا العالمية التي تعالجها الأمم المتحدة، بما فيها فقه الأرض، والقانون المتمحور حول الأرض، والاقتصاد الإيكولوجي، وتكون مصدر إلهام لهم لزيادة مشاركتهم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبرنامج الانسجام مع الطبيعة.

١٣ - وتناول أعضاء شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة من الخبراء من إسبانيا والبرازيل وزمبابوي وكندا وكولومبيا والمكسيك ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية موضوع فقه الأرض في تحقيق أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة مع تقديمهم أمثلة ملموسة لتطبيقه من زاوية التخصصات التي يمثلونها.

١٤ - وجرى التأكيد على أن حقوق الإنسان والقانون الدستوري يتطوران صوب الاعتراف بالحقوق المتأصلة للطبيعة، وأن حقوق الإنسان، بصيغتها المعترف بها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، تعتمد على وجود بيئة صحية ومتوازنة. وأشار إلى أن المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان اعترفت، في وقت سابق من هذا العام، بالحق في بيئة صحية بوصفه حقا من حقوق الإنسان. كما أُشير إلى اعتراف المحكمة أيضا بتكامل الحقوق البيئية وحقوق الشعوب الأصلية والقبلية. وشُدّد على أن الطبيعة والبيئة يجب احترامهما ليس فحسب بسبب فائدتهما للبشر، بل أيضا لأهميتهما بالنسبة لجميع الكائنات الحية الأخرى التي تستحق الحماية في حد ذاتها.

١٥ - وأكد الخبراء الحاجة إلى اتباع نهج إيكولوجي فيما يتعلق بالقانون، مع أدوات للعدالة التصالحية، وإنفاذ حقوق الطبيعة، والإدارة المعقّدة للموارد الطبيعية، والتلاقح مع حقوق الإنسان وحقوق الأجيال المقبلة من كافة الأنواع. وعرضوا أمثلة للحكومات المحلية التي أدمجت القوانين المتعلقة بحقوق الطبيعة مع المذاهب القانونية التي تعترف بها المحاكم، وكذلك الحالات التي تُعمل فيها حقوق الطبيعة من خلال تثقيف المواطنين، بدون الحاجة إلى إنفاذ بواسطة النظام القضائي. وشُدّد أيضا على أهمية إدكاء وعي القضاة والمحامين بمفهوم الوضع القانوني للطبيعة.

١٦ - وقال الخبراء إن التحدي يتمثل في إيجاد تجارب يومية جديدة تعودّ الناس على نموذج جديد، وتؤدي بذلك إلى نشوء مجتمع يفهم فيه الناس الطبيعة على أنها بيتهم بدلا من كونها مصدرا لرأس المال لا ينضب. وعلى النقيض من النظام الاقتصادي الحالي، الذي تُعطى فيه الأولوية للمكاسب الاقتصادية القصيرة الأجل على حساب الصحة البشرية والإيكولوجية الطويلة الأجل، هناك استراتيجيات وآليات بديلة، من قبيل الاقتصاد التضامني، الذي يستند إلى مبدأ عدم تراكم رأس المال. وأكد الخبراء أن نظم الإنتاج والاستهلاك المستدامة تتوقف على عمل البشر في انسجام مع الطبيعة وعلى توجيه الاقتصادات المحلية نحو الكفاية لا على التراكم.

١٧ - وأوضح أعضاء شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة أن الشعوب الأصلية على نطاق العالم أدركت تاريخيا العلاقة المتبادلة بين البشر وجميع الكائنات الأخرى التي تشكل جزءا من أمنا الأرض والتي يدعم فيها كل طرف الآخر على أساس الامتنان والاحترام. وتحدّث أحد المشاركين عن تجربة التوهو، وهي قبيلة من قبائل الماوري إيوي في نيوزيلندا، وقّعت معاهدة مع الحكومة تعترف بصللة القرابة التي

تربطها بعناصر الطبيعة وتعترف بأن تي أوريورا، وهو موطنها التاريخي، كائن روحي حي ذو اعتبار شخصي قانوني. كذلك، اعترفت المحكمة الدستورية في كولومبيا بنهر أتراتو وروافده ككيانات حيّة تدعم الأشكال الأخرى للحياة والثقافة، مما يجعل النهر وروافده شخصا ذا حقوق يستحق حماية خاصة.

١٨ - وجرى التأكيد طيلة الحوار على الحاجة إلى نُظم إنتاج واستهلاك قائمة على مبادئ المعاملة بالمثل، وإعادة الخصوبة إلى التربة، والمساعدة على ضمان صحة عناصر الطبيعة غير البشرية. وأكد المشاركون في حلقات النقاش أيضا أهمية التعليم وضمان أن يلمس الطلبة ويفهموا الكيفية التي تسم بها الطبيعة الحياة.

١٩ - وعلاوة على ذلك، شدد الخبراء على أن أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة تتوقف على التطوير المتواصل للأطر القانونية والاقتصادية التي تعترف بحقوق الطبيعة إلى جانب ما يقع على البشر من مسؤولية وواجب يتمثلان في العناية بها.

ثالثا - اتجاهات تنفيذ القانون المتمحور حول الأرض

٢٠ - يتزايد على نطاق العالم الالتزام بحماية الطبيعة، مع حدوث زيادة في اعتماد تشريعات جديدة تمنح الأرض حقوقاً^(٦). وفي هذا السياق، من المهم التشديد على التعاون بين المنظمات غير الحكومية ورابطات المجتمع المدني والمشرعين في وضع تشريعات تعترف بالطبيعة كشخص ذي حقوق و/أو بالاعتبار الشخصي القانوني للطبيعة في عدد من البلدان.

٢١ - وفي بعض الحالات، قدمت المنظمات غير الحكومية ورابطات المجتمع المدني ما يلزم للمشرعين من معلومات ومشورة بشأن تطور المبادرات، وأحكام المحاكم، والسوابق القانونية المتصلة بحقوق الطبيعة. وفي حالات أخرى، عمل المجتمع المدني نيابة عن الطبيعة وبادر إلى اتخاذ إجراءات قانونية، نتيجة لكوارث بيئية في كثير من الأحيان.

٢٢ - والاعتراف بالاعتبار الشخصي القانوني للطبيعة على أساس القانون العرفي أو القانون الخاص بالشعوب الأصلية هو مثال لإدراج نظرية الشعوب الأصلية بشأن نشأة الكون في صلب القانون الوضعي الغربي، إثراء له برؤية البشر كعناصر متحدة مع العالم الطبيعي واعترافاً بالحقيقة الأساسية المتمثلة في القيمة المتأصلة للطبيعة.

ألف - التشريعات الوطنية المعتمدة لمنح حقوق الطبيعة

٢٣ - في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أصدر برلمان فيكتوريا، استراليا، قانون حماية نهر يارا (Wilip-gin Birrarung murrn) التشريعي لعام ٢٠١٧، الذي أصبح قانونا في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي القانون التشريعي، اعترف قانوناً بنهر يارا بوصفه كياناً حياً غير قابل للتجزئة يستحق الحماية، واعترف بارتباط الملاك التقليديين المتأصل بالنهر وبدورهم كأمناء على الأرض والمجرى المائي الذي يسمونه "بيرارونغ".

(٦) انظر الموقع الشبكي التالي: www.harmonywithnatureun.org/rightsofnature.

٢٤ - وأصبحت بليز، وهي موطن أكبر حازر شعاب مرجانية في نصف الكرة الأرضية الغربي، رائدة عملية في مجال استدامة المحيطات عندما أدخلت الحكومة تشريعاً لإنهاء أنشطة التنقيب عن النفط في عرض البحر. واعتماد الوقف الاختياري لتلك الأنشطة إلى أجل غير مسمى الذي وُقِع عليه وأصبح قانوناً في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ استجابة لضغط عالمي للحفاظ على الشعاب المرجانية، التي تُعتبر من مواقع التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، إنما يستند إلى اعتراف أسبق بالطبيعة كشخص ذي حقوق.

٢٥ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اعترفت للمرة الأولى بحقوق الطبيعة بموجب القانون البرازيلي في تعديل للقانون التنظيمي لبلدية بونيتو، بولاية بيرنامبوكو. وذلك التطور أعقبه اعتماد تشريع بشأن حقوق الطبيعة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨ من جانب بلدية بودالو، التي تحذو حذوها بلديات في ولايات أخرى. وقد سُن هذا التشريع من خلال تعاون وثيق بين المشرعين والمنظمة غير الحكومية "MAPAS" (Métodos de Apoio à Práticas Ambientais e Sociais)، التي جمعت ما بين المجتمعات المحلية والسلطات البيئية والبلدية المهمة بحقوق الطبيعة.

٢٦ - وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أصدرت محكمة كولومبيا العليا حكماً تاريخياً بشأن تغيير المناخ والأجيال المقبلة استجابة لدعوى قضائية قدمها ٢٥ من الأطفال والشباب من كولومبيا، ممثلين منظمة "ديجوستيسيا" غير الحكومية. وأقرت المحكمة بحقوق منطقة الأمازون في كولومبيا وقررت أن الدولة لم تتصد بدرجة كافية لمشكلة إزالة الغابات في المنطقة، رغم دخولها في التزامات دولية متعددة ورغم وجود تنظيم واجتهاد قضائي كافيين بشأن المسألة. وأمرت المحكمة رئيس كولومبيا ووزارة البيئة فيها بوضع خطة عمل للتصدي لإزالة الغابات في المنطقة وبوضع ميثاق مشترك بين الأجيال من أجل حياة غابات الأمازون الكولومبية.

٢٧ - وقد صدر ذلك القرار في أعقاب صدور حكم من محكمة كولومبيا الدستورية يقضي بأن نهر أتراتو "تسري عليه الحقوق التي تنطوي على حمايته والحفاظ عليه وصيانته، وكذلك، في هذه الحالة المحددة، ترميمه" في دعوى قضائية أقامتها منظمات السكان الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، وجماعات السكان الأصليين، ومنظمة "الأرض الكريمة" غير الحكومية.

٢٨ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وقّع رئيس كوستاريكا اتفاق سلام أمّن الأرض ورفاهها نتيجة لمرسوم تنفيذي صدر في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦ بشأن أمّن الأرض. وكان الاتفاق ثمرة مبادرة أطلقتها في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مؤسسة غايا في كوستاريكا ومجلس أمّن الأرض، الذي يضم مندوبين عن شعوب البلد الأصلية الثمانية، تطالب بتوقيع إعلان مبادئ التطوير الواعي لأمّن الأرض وتنفيذه كوسيلة لتولي المسؤولية الشخصية عن التخفيف من تغيير المناخ. وقد اعترف الاتفاق بضرورة إضافة إحساس بالمسؤولية الشخصية لهدف البلد المتمثل في تحويل كوستاريكا إلى دولة خالية من الكربون وذلك ليتسنى لكل مواطن من مواطني كوستاريكا أن يعاود ارتباطه بأمّن الأرض من خلال الحد إلى أدنى درجة من بصمته الإيكولوجية.

٢٩ - وفي دستور إكوادور لعام ٢٠٠٨، تُكفل حقوق الطبيعة، وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧ أصدرت المحكمة الدستورية سلسلة من التكاليفات التي تقضي بحماية الطبيعة، بما في ذلك النباتات والحيوانات. وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أصدرت المحكمة حكماً نهائياً في قضية نهر فيلكابامبا،

أكدت فيه دستورية التدابير التي صدر أمر بها في عام ٢٠١١ لترسيم ضفة النهر، التي كان قد لحقت بها أضرار من جراء بناء الطرق. وترجع القضية إلى عام ٢٠١٠، عندما قدم اثنان من السكان المحليين التماسا دستوريا نيابة عن النهر، وكانت تلك هي المرة الأولى التي جرى التذرع فيها نيابة عن نهر بحكم دستوري بشأن حقوق الطبيعة في محكمة عدل.

٣٠ - وفي الهند، كان قرار محكمة أوتاراخاند منح نهرى الغانجيز ويامونا، فضلا عن أنهار الهيمالايا الجليدية داخل الهند، حقوقا مصدر إلهام لاعتماد الجمعية التشريعية لولاية مادها براديش قراراً في ٤ أيار/مايو ٢٠١٧ يعلن أن نهر نارمادا كيان حي وشریان حياة الولاية. وإضافة إلى ذلك، في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، أصدرت محكمة أوتاراخاند حكماً اعترفت فيه بجميع الحيوانات كأشخاص قانونيين لهم حقوق واعتبرت جميع مواطني أوتاراخاند أوصياء قانونيين لديهم القدرة على التحدث نيابة عن الحيوانات.

٣١ - وكما هو مذكور في ميثاق شعب الكانكا في جزر لويالتي في كاليدونيا الجديدة، يشكل البشر جزءاً لا يتجزأ من أرض أسلاف ذلك الشعب، ويعبر الميثاق عن الحقوق الفردية في الحقوق الجماعية للجماعة. وتقيداً بالميثاق، اعتمدت مقاطعة جزر لويالتي في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ المرحلة الأولى من قانونها البيئي، التي يجوز من خلالها الاعتراف بأن عناصر معينة من الطبيعة لها حقوقها الخاصة بها. وأوضحت فاليري كابان، عضو شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة، أن شعب الكانكا يؤمن بأن الإدارة العرفية للأراضي هي أفضل سبيل لحماية العناصر الطبيعية فضلاً عن تمثيل مصالحه، وأنه على استعداد لمنح عناصر معينة من الطبيعة اعتباراً شخصياً قانونياً.

٣٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مُنح جبل تاراناكي في نيوزيلندا اعتباراً شخصياً قانونياً، وكذلك جميع الأراضي المملوكة للتاج داخل متنزه إغمونت الوطني (Taranaki Maunga). وكما ذكر أعلاه، كان الوضع القانوني قد مُنح سابقاً لمتنزه تي أوريورا ونهر أنغانوي. ووقع التاج وثماني قبائل من قبائل تاراناكي إيوي سجلاً للتفاهم بشأن متنزه إغمونت الوطني (Taranaki Maunga)، يجعل المتنزه المسؤولية المشتركة لشعب الماوري المحلي والحكومة.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٨، وقّعت حكومة نيوزيلندا وشعب نغاغي رانغي إيوي صك تسوية ينص، في جملة أمور، على إطار للجبر من أجل نهر وانغاهو، يُعرف باسم إطار تي وايو - أو - تي إيكّا. واعترفت وثائق التسوية بالنهر ككل حي غير قابل للتجزئة، بدءاً من تي واي - آ - مو (وهي بحيرة تكونت في حُفر بركانية) حتى البحر، بما يشمل العناصر الفيزيائية والميتافيزيقية التي تهب المنطقة المحيطة والمجتمعات المحلية الحياة والشفاء.

٣٤ - وفي جنوب أفريقيا، أصدرت محكمة الاستئناف العليا حكماً في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ يؤيد حقوق مجتمعات شعوب دويسا - سوبي الأصلية بمقتضى القانون العرفي في صيد بلح البحر على الساحل الشرقي للبلد وفقاً لنظامها القديم. واستطاعت تلك المجتمعات أن تثبت استمرار وجود قوانينها القديمة التي تنظم صيد الأسماك واستخراج بلح البحر، الأمر الذي يكفل البقاء الصحي لمجموعة بلح البحر. وأكد الحكم أن القانون العرفي ونظم الملكية الجماعية اللذين كانا قائمين قبل مدة طويلة من التدخلات الاستعمارية ينبغي منحهما ما يستحقانه من سلطة واحترام.

باء - التشريعات الوطنية الجارية التي تمنح حقوق الطبيعة

٣٥ - في البرازيل، أقام المحامي لافايت سوبرينهو ومنظمة باتشاماما غير الحكومية دعوى قضائية نيابة عن نهر دوسي، الواقع في ولاية مينا غيرايس، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقد قُدم طلب الحماية القانونية لنهر دوسي استجابةً لكارثة سد بنتو رودريغيس، التي حدثت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وتوصف بأنها أسوأ كارثة بيئية في تاريخ البرازيل. فقد تسببت الكارثة في أزمة إنسانية، لأن مئات الأشخاص شُردوا نتيجة لها. ويقدر أن حوالي ٦٠ مليون متر مكعب من نفايات الحديد تدفقت إلى نهر دوسي، بحيث وصل التلوث السّمي إلى المحيط الأطلسي.

٣٦ - وفي مدينة فورتاليزا، البرازيل، عُقدت جلسة استماع عامة بشأن المسائل البيئية الملحة التي أثارها المجتمعات المحلية والمشرعون المحليون، أعقبتها مناقشات بين ممثلي المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني. ويُقترح حالياً مشروع قانون بشأن الاعتراف بحقوق الطبيعة.

٣٧ - وفي فرنسا، بدأت الحكومة إصلاحاً لزيادة تعديل دستور عام ١٩٥٨ وميثاق البيئة لعام ٢٠٠٤ كي يتضمنها مزيداً من الاعتبارات الإيكولوجية. فقد قدم أعضاء شتى في البرلمان أكثر من ٢٠ تعديلاً تتناول طائفة من المواضيع، من بينها حقوق الكائنات الحية، ورفاه الحيوانات، والمشاعات العالمية، وجريمة الإبادة الإيكولوجية، ومبدأ عدم التراجع البيئي، الأمر الذي يشير إلى اتجاه صوب عملية دستورية أكثر تمحوراً حول الأرض.

٣٨ - وفي الهند، قدم زعماء دينيون، مستلهمين قرار محكمة أوتاراخاند والجمعية التشريعية لولاية مادهايا براديش منحه نهر نارمادا حقوق الطبيعة، مقترحاً إلى رئيس الوزراء يدعو إلى سن قانون وطني بشأن نهر الغانجيز. ومن شأن القانون أن يمنح النهر المقدس اعتباراً شخصياً قانونياً.

٣٩ - وفي الولايات المتحدة، تواصل البلديات اعتماد قوانين محلية تعترف بحقوق الطبيعة. فخطوة أولى صوب التشريع، اعتمد مجلس أمناء بلدة كريستون، ولاية كولورادو، بالموافقة بالإجماع، في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، قراراً يعترف بحقوق الطبيعة. وتعمل البلدة على إقامة صلات مع المجتمعات المحلية المحيطة في وادي سان لويس لحماية واحد من أكبر مستودعات المياه الجوفية في جنوب غرب الولايات المتحدة، يخدم أيضاً أجزاء من شمال المكسيك. ويعمل عمدة كريستون مع "مؤسسة جيوفيرسيف"، ومركز قانون الأرض، والمدعي العام السابق لمدينة سانتا مونيكا، بولاية كاليفورنيا، الذي وضع قانون تلك المدينة بشأن حقوق الطبيعة.

جيم - الاتجاهات السياسية المتصلة بحقوق الطبيعة

٤٠ - في الأرجنتين، قدم فقهاء القانون الدستوري وثيقة عامة بعنوان "مساهمات في إصلاح دستور مقاطعة سانتا في بشأن المسائل البيئية" إلى مديرية الإصلاح السياسي والدستوري. وتتضمن الوثيقة مقترحاً يدعو إلى الاعتراف بحقوق الطبيعة في الإصلاح المقبل لدستور المقاطعة.

٤١ - وفي أوروبا، يدعو النظام الأساسي لحركة "RAIZ" السياسية لحقوق الطبيعة، بما في ذلك الوضع القانوني للكائنات الطبيعية، من قبيل الأشجار والمحيطات والنباتات والحيوانات، ولمفهوم "Biba Bon/Biba Contento" (Sumak Kawsay)، الذي يجب وفقاً له أن يعيش البشر في انسجام

مع الطبيعة. ومن المتوخى بلوغ تلك الأهداف من خلال التحول عن رؤية للطبيعة بوصفها ممتلكات بمقتضى القانون إلى الاعتراف بأن الطبيعة ذاتها يمكن أن تكون لها حقوق.

٤٢ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، اعتمد مجلس مدن بلدية دونغيراديل في هولندا اقتراحا يدعو إلى العمل بنشاط في سبيل حقوق النظام الإيكولوجي لبحر وادن ومن أجل حمايته بواسطة هيئة جديدة للحكومة. وبحر وادن، وهو موقع من مواقع التراث العالمية التابعة لليونسكو، هو أكبر نظام متواصل من المسطحات الرملية والطينية المدية في العالم.

٤٣ - وفي السويد، أقر البرلمان الصامي الإعلان العالمي لحقوق أمنا الأرض في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨^(٧). ويتعرض الشعب الصامي، مثله مثل الشعوب الأصلية الأخرى، لتأثيرات تغيّر المناخ على أساليب حياته التقليدية يوميا. وجاء في الاقتراح البرلماني، الذي صاغته سيدتان من أعضاء البرلمان الصامي، ما يلي: "نحن نؤمن بالحاجة إلى تحول في النموذج صوب رؤية يدرك فيها البشر أننا جميعا نشكل جزءا من الطبيعة، وأن هذه هي الطريقة التي ترتبط بها الشعوب الأصلية بالطبيعة. ونحن، الشعب الصامي، نؤمن بأننا ننتمي للأرض، لا العكس".

٤٤ - وفي أوغندا، تعمل مجموعة دعاة الموارد الطبيعية والتنمية مع اللجنة المعنية بالموارد الطبيعية لإيجاد فهم أقوى لفقه الأرض، ومع البرلمانيين للتشجيع على إدراج حقوق الطبيعة في القانون البيئي الوطني.

٤٥ - وفي أيرلندا وأيرلندا الشمالية، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، عدّل حزب الخضر (Comhaontas Glas)، بالتعاون الوثيق مع منظمة "حقوق الأرض" غير الحكومية، وثيقته الخاصة بالسياسة البيئية في شباط/فبراير ٢٠١٨، بحيث أصبحت تعترف بأن الطبيعة والبيئة يجب منحهما حقوقا قانونية أقوى في الوجود والاستمرار والصيانة والترميم. وطلب حزب الخضر أيضا إجراء تشاور وحوار عامين مع البلدان التي أدمجت بنجاح حقوق الطبيعة في دساتيرها وأطرها القانونية، وذلك من أجل وضع مقترح لحماية حقوق الطبيعة ضمن دستور أيرلندا ودعم ازدهار البشر في انسجام مع الطبيعة.

٤٦ - وتعاونت منظمة "حقوق الطبيعة" غير الحكومية أيضا مع مجلس بلدة فروم بجنوب غرب انكلترا سعياً لإصدار لائحة على المستوى المحلي يُعترف فيها بحقوق مَرَج رودن ونهر فروم. وعقد المجلس مشاورات عامة صممتها منظمة "حقوق الطبيعة" غير الحكومية كانت المشاركة فيها طوعية، وكانت الاستجابة إيجابية إلى حد بالغ: فقد صوّت ٩٦,٦ في المائة تأييدا للتمكين المحلي من أجل حماية مَرَج رودن والنهر من التدمير الإيكولوجي، ورأى ٩٤ في المائة أن للكائنات غير البشرية الحق في الوجود. والخطوة التالية هي إعداد تقرير تنظيمي وطلب، سيتضمنان مشروع لائحة داخلية.

٤٧ - أما الفريق العامل المعني بالشعوب/المجتمعات المحلية الأصلية في أفريقيا التابع للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب فهو يضع الآن، بالتعاون مع مؤسسة غايا وشبكة التنوع البيولوجي الأفريقية، طرائق لتنفيذ قرار اللجنة ٣٧٢، المعتمد في عام ٢٠١٧، بشأن حماية المواقع والأراضي الطبيعية المقدسة، وبدأ في وضع قانون نموذجي أفريقي جديد. ويُعترف في القرار بدور المواقع الطبيعية المقدسة في حماية النظم الإيكولوجية الأفريقية، وكذا بدور الطبيعة في أعمال حقوق الشعوب الأفريقية، بما في ذلك الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التمتع ببيئة مَرْضية مواتية لتنمية تلك الشعوب.

(٧) انظر A/64/777، المرفق الثاني.

٤٨ - وفي نيجيريا، انتهت مؤسسة نهر إثيوب الاستعمانية ومركز قانون الأرض من إعداد مشروع قانون بشأن حقوق نهر إثيوب، سيصبح ذلك النهر بمقتضاه أول نهر في أفريقيا له حقوق قانونية.

٤٩ - وقاد مركز قانون الأرض جهوداً هامة كثيرة لمنح حقوق الأرض. فقد جمع المركز توقيعات من الناس في ٣٢ بلداً من أجل مبادرة بشأن حقوق المحيطات ستُدعى فيها الأمم المتحدة إلى إدراج حقوق الطبيعة في مفاوضات بشأن معاهدة دولية تتعلق بالتنوع البيولوجي لأعالي البحار. وانتهى المركز أيضاً من وضع إطار قانون الأرض من أجل المناطق البحرية المحمية استناداً إلى نهج شامل وقائم على الحقوق فيما يتعلق بالطبيعة. ويضع المركز أيضاً، بالاشتراك مع منظمة حفظ الحوتيات، التي يوجد مقرها في أوروغواي، مقترحا بشأن الحقوق القانونية للمناطق البحرية في ذلك البلد.

٥٠ - ولحماية الأنهار، قام مركز قانون الأرض بتحديث مشروع الإعلان العالمي لحقوق الأنهار على أساس مدخلات من خبراء في حقوق الطبيعة على نطاق العالم. ويشكل الإعلان الآن أساس القوانين التي توضع الآن في بلدان بجميع أنحاء العالم. وقد استُشهد به في مذكرة مقدمة من أصدقاء المحكمة تلتزم حقوقاً قانونية لنهر أنشيكايا في كولومبيا، قُدمت إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وإلى مجلس دولة كولومبيا من قِبل مركز قانون الأرض، وهيئة الأنهار الدولية، والشبكة الدولية لحقوق الإنسان.

٥١ - ويواصل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة إظهار تأييده الشديد لحقوق الطبيعة. فقد ركّز مؤتمر البلدان الأمريكية الثاني بشأن سيادة القانون البيئي، الذي عُقد في سانتياغو من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، على موضوع ”اتجاهات سيادة القانون البيئي من الأمريكتين: مجتمعات خالية من التلوث ومسألة وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة“. وذكر المؤتمر، في تقريره، أن الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة العالمية المعنية بالقانون البيئي التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة تعمل، إلى جانب شركاء رئيسيين، على دعم الدول الأعضاء في وضع وتعزيز أطرها القانونية والمؤسسية التمكينية بشأن الحقوق المحسدة في الإعلان العالمي لسيادة القانون البيئي الصادر عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، الذي يعترف بـ ”الحق في الطبيعة“ في المبدأ ٢.

٥٢ - وتوفر رابطة القانون والحوكمة الإيكولوجيين، التي أنشئت في جامعة سيينا، إيطاليا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الإطار المؤسسي لبيان أوصلو الصادر عام ٢٠١٦، الذي أقرته عدة مئات من المؤسسات الأكاديمية والمهنيين المتخصصين في القانون البيئي من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. ويوفر بيان سيينا للتضامن، الذي أُعد كإضافة لبيان أوصلو، إطاراً للقانون والحوكمة من أجل التحول عن القانون البيئي صوب القانون الإيكولوجي في انسجام مع الطبيعة.

٥٣ - وإضافة إلى ذلك، استكشف فريق أخصائيي الأخلاق التابع للجنة العالمية المعنية بالقانون البيئي الآثار الأخلاقية والقانونية لاتباع نهج قائم على الحقوق فيما يتعلق بالطبيعة وذلك في إطار مبادرته بشأن أخلاقيات الغلاف الحيوي وشرائكه مع مركز الأخلاقيات والقانون البيئيين ومركز قانون الأرض. وتبدأ تلك المؤسسات تعاوناً مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة سيستكشف الاجتهاد القضائي بشأن حقوق الطبيعة ويواصل تطوير الإعلان العالمي لحقوق الأنهار.

رابعاً - التعليم بشأن فقه الأرض

٥٤ - واصلت جامعات ومؤسسات كثيرة ذكرت في التقرير السابق تعزيز مناهجها الدراسية فيما يتعلق بفقه الأرض وحقوق الطبيعة، ويجري استخدام تلك المناهج بمعدل متزايد في عدد أكبر من المؤسسات الأكاديمية على نطاق العالم. وقد اقترن بذلك الاتجاه تزايد أنشطة الدعوة لتشجيع المشاركة العامة، وتوفير التعليم، وزيادة الوعي بالمسألة وفهمها بوجه عام.

ألف - التعليم النظامي بشأن فقه الأرض

٥٥ - في سانتا في، الأرجنتين، واصلت كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية التابعة لجامعة الساحل توسيع نطاق برامجها ودورها الدراسية على الإنترنت لتعزيز المعرفة بحقوق الطبيعة، وبخاصة من خلال: دورة دراسات عليا على الإنترنت بشأن نظرية حقوق الطبيعة وممارستها واتباع نهج متعدد التخصصات فيما يتعلق بتلك الحقوق؛ وحلقة دراسية شتوية بشأن النشاط والتوترات في أمريكا اللاتينية فيما يتصل بحقوق الطبيعة؛ وحلقة دراسية في مجال الدراسات الأمريكية اللاتينية بشأن تحديات الدعوة في الأرجنتين وأمريكا اللاتينية.

٥٦ - وفي استراليا، تقدم جامعة نيوكاسل دورة دراسية صيفية بشأن القانون البيئي الدولي، بما في ذلك حلقات دراسية بشأن الانتقال من اعتبار الطبيعة شيئاً إلى اعتبار الطبيعة صاحبة حقوق.

٥٧ - وفي البرازيل، في فاكولداديس دي كامبيناس، أنشئت دورة دراسية يُمنح من يكملها وحدتين من وحدات الساعات المعتمدة بشأن المواضيع المتصلة بجدول أعمال الأمم المتحدة كجزء من المنهج الدراسي للمرحلة الجامعية بشأن العلاقات الدولية. وخلال الفصل الدراسي الأول في عام ٢٠١٨، حضر ٢٥ طالباً الدروس والمناقشات بشأن الانسجام مع الطبيعة واستكشفوا مفهومي فقه الأرض والاقتصاد الإيكولوجي. وكانت ثمرة ذلك هي كتاب إلكتروني من تأليف الطلبة بشأن خطة عام ٢٠٣٠، وبخاصة أهمية الدفاع عن حقوق الإنسان، يتضمن تحليلاً للاتجاهات الأخيرة المتصلة ببنود جدول الأعمال المتعلق بالانسجام مع الطبيعة.

٥٨ - وفي ساو باولو، البرازيل، واصلت مدرسة دانتي أليغيري عامها الثاني من مشروع مشترك بين التخصصات مستلهم من برنامج الأمم المتحدة للانسجام مع الطبيعة. ويتناول المشروع ميادين مختلفة من ميادين المعرفة، من بينها البيولوجيا والكيمياء واللغة الإنكليزية والجغرافيا والتاريخ والرياضيات والفيزياء والتكنولوجيا، لأن هذه المواضيع تتصل بالطبيعة.

٥٩ - وفي عام ٢٠١٠، سنّت دولة بوليفيا المتعددة القوميات قانوناً تعليمياً لضمان اتساق منهج التعليم العام مع مفهومي العيش في انسجام مع أمنا الأرض والتوازن معها. وينص القانون تحديداً على أن التعليم في بوليفيا يجب أن يكون موجهاً نحو الإنتاج الفكري والمادي، والعمل الخلاق، والعلاقة المنسجمة مع كافة نظم الحياة، بما يشمل اعتبار المجتمعات البشرية أجزاء لا تتجزأ من أمنا الأرض. وقد وضعت تلك المبادئ موضع التنفيذ في برنامج تكميلي لبناء قدرات المعلمين. ومنذ عام ٢٠١٢، تلقى أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ معلّم تدريباً، وبحلول عام ٢٠١٣ كان البرنامج قد نُفذ تدريجياً على نطاق جميع المدارس العامة الابتدائية والثانوية.

٦٠ - وفي مونتريال، كندا، تواصل جامعة ماكغيل تعزيز برنامج "اقتصاديات عصر التأثير البشري"، وهو شراكة بحث وتدريب للدراسات العليا تشمل ٢٥ مؤسسة، و ٨٠ طالباً من طلاب الدراسات العليا

الحائزين على زمالات. والأساس المنطقي لهذه المبادرة في مجال بحوث القانون والحكومة، والتي تنسّق عن كثب مع رابطة القانون والحكومة الإيكولوجيين، هو الحاجة إلى إعادة تأطير القانون والحكومة صوب علاقة بين البشر والأرض يعزز فيها كل منهما الآخر، مع الاعتماد الصارم على نظم العلوم المعاصرة والمعرفة التقليدية.

٦١ - ويقدم مشروع جديد بعنوان "القيادة من أجل عصر الثقافة الإيكولوجية"، وهو شراكة عالمية اتخذت مقراً مبدئياً لها في جامعة ماكغيل وجامعة فيرمونت، برامج لنيل الدكتوراه من أجل: تثقيف القادة الجدد لعصر الثقافة الإيكولوجية وتمكينهم؛ وإقامة شبكة للانتقال من البحوث إلى الأعمال لتحقيق شفاء نُظم الأرض الداعمة للحياة وترميمها ولتحديد وتبني طريقة مختلفة لسكنى الأرض؛ وتعبئة موارد التعليم العالي والاتصالات وتركيزها على التخفيف من التراجعات الأرضية المتعددة الأوجه، والناجمة عن الإنسان، في القدرة الداعمة للحياة.

٦٢ - وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، استهل رئيس كوستاريكا ووزير التعليم العام فيها برنامج "أنا الإجابة"، الذي يدرج مبادئ إعلان التطوير الواعي لأمننا الأرض في نظام التعليم العام. ويتلقى الكوستاريكيون الآن، من سن مبكرة، تعليماً يحضهم على الإيمان بالقيم المسددة في الإعلان وعلى المشاركة بنشاط في الوفاء بأهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وافق المجلس الوطني لرؤساء الجامعات على تنسيق أنشطة الجامعات العامة في وضع مشروع بشأن ممرات سلام أمننا الأرض (Senderos de Paz Madre Tierra). ومبادئ الإعلان منصوص عليها أيضاً في دورات دراسة تقدمها جامعة السلام المكلفة من الأمم المتحدة وجامعة كوستاريكا.

٦٣ - وفي غواياكيل، إكوادور، أدرجت جامعة Especialidades Espíritu Santo حقوق الطبيعة في عدد من الدورات الدراسية، بما في ذلك الدورات الدراسية بشأن القانون الدولي العام والقانون الدستوري، والتنمية الاقتصادية العالمية، والقانون البيئي، والإيكولوجيا. ويولي اهتمام خاص لدور الشعوب الأصلية كجهات فاعلة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة.

٦٤ - وفي نيوزيلندا، أدرجت جامعة كانتربيري مضمونا بشأن فقه الأرض وحقوق الطبيعة، وبخاصة بشأن استخدام الاعتبار الشخصي القانوني لحماية الموارد الطبيعية، ويُعترف بحقوق الشعوب الأصلية في السياقات المقارنة في القانون العام، وقانون إدارة الموارد، وإدارة موارد المياه، والآداب القانونية. واختار عدد من الطلبة حقوق الطبيعة موضوعاً لمشاريع بحثهم للحصول على درجة البكالوريوس أو لنيل درجات الشرف.

٦٥ - وضّمّ التجمع الدولي للصداية على الأرض، الذي عُقد في لاهاي من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨، مبادرات بشأن الحكومة، والقانون والهياكل القانونية، والممارسات المتعلقة بالأرض، والدعوة لتصحيح العلاقة بين البشرية والأرض وللوفاء بمسؤوليات البشر كأمناء على الأرض. وكان الهدف هو العمل على بناء تدابير تدور حول الذكرى السنوية السبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٦٦ - وفي تاراغونا، إسبانيا، يشمل برنامج الحصول على درجة الماجستير في القانون البيئي الذي يقدمه مركز تاراغونا لدراسات القانون البيئي في جامعة Rovira i Virgili العديد من الحلقات الدراسية بشأن حقوق الطبيعة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، عُقدت حلقة دراسية بشأن موضوع "حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة: أحدث ما وصل إليه العلم في أمريكا اللاتينية".

٦٧ - ووضعت مدرسة "فارنيو فولك" الثانوية، في أوسترفارنيو، السويد، منهاجاً دراسياً جديداً لطلبة المدارس الثانوية بشأن حقوق الطبيعة ومفهوم العيش الكريم. وستستكشف الدورة الدراسية معنى هذا التحول الداخلي والخارجي الجذري من خلال اثنين من أحدث المفاهيم القانونية هما: حقوق الطبيعة، التي تضرب جذورها في علاقة الشعوب الأصلية بالطبيعة، ونظيرتها الصامية.

٦٨ - وفي كولورادو سبرينغز، الولايات المتحدة، ستدرج كلية كولورادو موضوع فقه الأرض في الدورة الدراسية المعنونة "الاستدامة وعصر التأثير البشري" كجزء من الحوار الشامل التشاركي الشفاف وستعرض مشروعا في مجال الإثنوغرافيا داخل مجتمع كريستون، كولورادو، سيقدم رسمياً إلى بوابة الحوار الشامل التشاركي الشفاف التابعة لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٦٩ - وشرعت مجموعة من المهنيين من إثيوبيا وأوغندا وبنن وجنوب أفريقيا وزمبابوي والكاميرون وكينيا في الانتظام في الدورة الدراسية التي تنظمها مؤسسة غايا وتستغرق ثلاث سنوات ليصبحوا ممارسين في مجال فقه الأرض. وستتلقى المشاركون تدريباً داخلياً ويكتسبوا خبرة بالحياة البرية وسينجزوا مهام تحريرية وعملية بتوجيه من كبار السن من الشعوب الأصلية والمفكرين التقدميين.

٧٠ - وفي أمريكا اللاتينية، يقدم عدد من الجامعات دورات دراسية بشأن حقوق الطبيعة والاعتبار الشخصي القانوني للطبيعة على أساس النزعة الدستورية الجديدة، تعرض منظورا جديداً بشأن كيفية النظر إلى جميع جوانب القانون ومناقشتها. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تقدم الجامعة الكبرى في سان أندريس برنامجاً لنيل درجة الماجستير في الحقوق الدستورية ولنيل درجة الدكتوراه في الحقوق الدستورية والإدارة. وفي كولومبيا، تقدم جامعة كولومبيا الحرة برنامجاً لنيل درجة الماجستير في الحقوق الدستورية في موقعها في كالي وبيرييرا. وفي إكوادور، تقدم جامعة سيمون بوليفار الأنديزية برنامجاً للحصول على درجة الماجستير في الحقوق الدستورية، يتضمن دورة دراسية بشأن النزعة الدستورية البالغة الأهمية. وفي إسبانيا، تقدم جامعة فالنسيا برنامجاً لنيل درجة الماجستير في الحقوق الدستورية، يتضمن دورة بشأن النزعة الدستورية الجديدة، فضلاً عن برنامج لنيل درجة الماجستير في الحقوق الدستورية في تيغوسيغالبا، هندوراس.

٧١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، مؤلت المفوضية الأوروبية، عاملة من خلال وكالتها التنفيذية لشؤون التعليم والوسائل السمعية البصرية والثقافة، مشروعا تعاونيا مدته ثلاث سنوات لوضع برنامج جديد لنيل درجة الماجستير بشأن حقوق الطبيعة وبناء السلام، يضم جامعات في إسبانيا وإكوادور وإيطاليا وفرنسا وكولومبيا، فضلاً عن محكمة العدل التابعة لجامعة دول الأنديز وأمانة التعليم العالي والعلم والتكنولوجيا والابتكار في إكوادور. وقد عُقد الاجتماع الافتتاحي للبرنامج في كيتو يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، وستُعقد أولى مناسبات التعميم مع أصحاب المصلحة في كارتاخينا دي إندياس، كولومبيا، في أيلول/سبتمبر، وفي كيتو في تشرين الأول/أكتوبر، وفي الاجتماع الدولي التاسع للمجلس الوطني البرازيلي المعني بالبحوث ودورات الدراسات العليا في مجال القانون، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٧٢ - أما مركز قانون الأرض فهو بصدد وضع كتاب مدرسي عن قانون الأرض، من المقرر إكماله في أوائل عام ٢٠١٩ وسيكون بمثابة أول كتاب مدرسي على الإطلاق بشأن حقوق الطبيعة من أجل كليات الحقوق في الولايات المتحدة.

باء - التعليم غير النظامي والمشاركة العامة بشأن فقه الأرض

٧٣ - في استراليا، استضاف مركز الموارد والطاقة والقانون البيئي التابع لجامعة ميلبورن، بالاشتراك مع تحالف قانون الأرض الاسترالي، حلقة عمل بحثية بشأن الحقوق القانونية للأعشار بعنوان "التطورات الجديدة في الوضع القانوني للأعشار" في آب/أغسطس ٢٠١٧. وقد ضمت الحلقة خبراء من أستراليا وأمريكا الجنوبية ونيوزيلندا.

٧٤ - وفي برازيليا، استضاف مؤتمر القضاة والمدعين العامين المعني بالعدالة المائية أول محكمة صورية دولية للعدالة المائية في آذار/مارس ٢٠١٨، نظمتها اللجنة العالمية المعنية بالقانون البيئي والمعهد القضائي العالمي المعني بالبيئة. واستكشف طلبة الحقوق من باكستان والبرازيل وكينيا ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة (هاواي ونيويورك) الذين شاركوا في المحكمة الاعتبار الشخصي القانوني للأعشار وأثر الأزمة المناخية على المنازعات المتعلقة بقانون المياه. وعرض الطلبة حججهم على فريق من قضاة المحاكم العليا في أستراليا وبربادوس وتايلند والمكسيك والنرويج ومن قضاة المحاكم العليا في بلدان في شرق أفريقيا.

٧٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ستعقد كلية Faculdades de Campinas، في شراكة مع الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة، الدورة الثانية لمحاكاة نموذج الأمم المتحدة في البرازيل، التي ستتضمن مناقشة بشأن موضوع الانسجام مع الطبيعة، وذلك لإذكاء الوعي في صفوف الطلبة الشباب في أمريكا اللاتينية وكفالة أن تتوافر للناس في كل مكان بحلول عام ٢٠٣٠ المعلومات ذات الصلة والوعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة وأنماط العيش في انسجام مع الطبيعة.

٧٦ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، استضافت جامعة سانتا كاتارينا الاتحادية، في فلوريانوبوليس، البرازيل، حلقة دراسية دولية بشأن حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة، عززت الحوار بين الباحثين في مجال القانون البيئي البرازيلي ورابطة القانون والحوكمة الإيكولوجيين.

٧٧ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، واحتفالاً باليوم الوطني للثقافة في البرازيل، اضطلعت منظمة "باتشاماما" غير الحكومية وممثلون عن حركات اجتماعية شتى والشعوب الأصلية والفنانين والخبراء القانونيين من جميع أنحاء البرازيل بحملة تعبئة وطنية دافعا عن الأعشار تسمى "بوروروكا"، وهي لفظة من ألفاظ الشعوب الأصلية تعني "مدوية وواضحة" وتشير إلى موجة مدّية، وهي ظاهرة طبيعية تحدث في أعشار معينة، من بينها نخري الأمازون والغابون.

٧٨ - وعُقد المؤتمر الدولي السابع المعني بالنزعة الدستورية والديمقراطية: النزعة الدستورية الجديدة في أمريكا اللاتينية في فورتاليزا، البرازيل، من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بشأن موضوع "الانسجام مع الطبيعة والعيش الكريم". وأدت المناقشات التي جرت فيما بين مثقفين ومحامين وحقوقيين وممثلين عن السلطات العامة والنشطاء والشعوب الأصلية والطلاب من بلدان كثيرة في أمريكا اللاتينية إلى اعتماد ميثاق فورتاليزا، المعروف أيضا باسم بيان باتشاماما. وقد دعا المؤتمر، في وثيقته الختامية، إلى تعزيز الفوري للمبادئ الأخلاقية والقانونية الخاصة بالانسجام مع الطبيعة والى الاعتراف بحقوق باتشاماما (أمتنا الأرض).

٧٩ - ومن ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨، استضافت جامعة سيارا في البرازيل مناقشات بشأن الإيكولوجيا، والموارد الطبيعية، والاقتصاد الإيكولوجي، والتثقيف البيئي، وحقوق الطبيعة، والإدارة البيئية، والتنمية المستدامة، والأخلاقيات، والروحانية. وعمل المشاركون على تعزيز الروابط بين مجالات المعرفة

المختلفة ولكن المترابطة، بما في ذلك التقارب بين التخصصات والمساهمات التي قدمتها النزعة الدستورية الجديدة في أمريكا اللاتينية لنموذج الانسجام مع الطبيعة.

٨٠ - وعُقد المنتدى الدولي الثاني لحقوق أمنا الأرض، الذي حضره قرابة ١٠٠٠ شخص، في ساو باولو، البرازيل، يومي ٣ و ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وقد نُظِم المنتدى من خلال التعاون بين منظمة "MAPAS" غير الحكومية، وأمين شؤون البيئة في ساو باولو، وغيلبيرتو ناتاليني عضو مجلس المدينة والذي وضع القانون المقترح الذي يُعترف فيه بحقوق الطبيعة في مدينة ساو باولو. وأعرب خبراء في التشريعات المتعلقة بحقوق الطبيعة والنزعة الدستورية الجديدة، ومسؤولون حكوميون، وقادة دينيون وروحانيون، وممثلون عن الشعوب الأصلية عن تأييدهم للنموذج الجديد الذي ينص على حقوق الطبيعة.

٨١ - وبعد المنتدى، ألقى رئيس منظمة "MAPAS" غير الحكومية كلمة أمام أعضاء الجمعية العامة للاتحاد البرازيلي لأعضاء مجالس المدن، الذين كانوا مهتمين باعتماد تشريعات بشأن حقوق الطبيعة في مدن برازيلية أخرى. وعرضت المنظمة غير الحكومية تقديم الدعم للمشرعين الذين يُدخلون سياسات عامة محددة للعيش في انسجام مع الطبيعة، وللمزارعين الذين يؤمنون بأن مؤسسات الأعمال التجارية الزراعية ألحقت الضرر بالبيئة والذين يرغبون في وضع مشاريع زراعية منسجمة مع الطبيعة.

٨٢ - وفي كيتو، سينظّم المجلس الوطني البرازيلي المعني بالبحوث ودورات الدراسات العليا في مجال القانون، بالاشتراك مع جامعة سيمون بوليفار الأندينية، الاجتماع الدولي التاسع للمجلس الوطني من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بشأن موضوع "البحوث التجريبية في مجال القانون: النزعة الدستورية الجديدة في أمريكا اللاتينية والتحديات لنظرية القانون، ونظرية الدولة، والتثقيف في مجال القانون". وستشمل المواضيع التي سيتناولها الاجتماع القانون البيئي، والاستدامة، وحقوق الطبيعة، وذلك إلى جانب عقد حلقة عمل بشأن الانسجام مع الطبيعة سيشترك فيها أعضاء شبكة معارف الأمم المتحدة للانسجام مع الطبيعة.

٨٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، استضافت دار بحوث العلوم الإنسانية محكمة Tony Oposa الصورية الدولية الرابعة، برعاية جامعات ومنظمات من بلدان شتى، في كاين، فرنسا. وناقش الطلبة حماية القانون الدولي الحالي للأجيال الحالية والمقبلة، وأكد كثيرون منهم أهمية معرفة الشعوب الأصلية بشأن البيئة وإدارتها للطبيعة كجزء من نظرية الشعوب الأصلية بشأن نشأة الكون.

٨٤ - وفي بليسسم، فرنسا، استضاف محفل تريغلاف تجمعات ركزت على مشاكل البيئة والريفانية والزراعة، وإثراء أهداف التنمية المستدامة الحالية على النحو المستوحى من المنشور البابوي "المجد لك أيها الرب". وأكد المحفل على دور الجانب الروحي في الشؤون البشرية من خلال معالجة أوجه القصور في العقلانية الذرائعية. وأشار المشاركون إلى الجهود المبذولة في المنطقة لإدخال الزراعة الدائمة والزراعة الدينامية الحيوية والعضوية لإحياء الريف والبلدات الصغيرة من خلال معاملة أراضيهم وحيواناتهم بحب واحترام.

٨٥ - وفي بالي، إندونيسيا، استضافت المدرسة المراعية للبيئة دورة دراسية للتربويين المراعين للبيئة مدتها أسبوع لفائدة مجموعة تضم زهاء ٤٠ معلماً ومديراً وموظفاً من المؤسسات التعليمية في بلدان مختلفة. وتضمنت الدورة الدراسية حلقات عمل بشأن برنامج الأمم المتحدة للانسجام مع الطبيعة وبشأن موضوع "حقوق أمنا الأرض وصوتها"، والتزم المعلمون المشاركون بإدراج فقه الأرض في المناهج المدرسية بدءاً من الحضنة حتى المرحلة الثانوية.

٨٦ - وفي إيطاليا، وكمتابعة للمؤتمر الدولي المعنون ”كيف تدير النظام الإيكولوجي؟ نهج متعدد التخصصات“، الذي عُقد في جامعة بولونيا في أوائل عام ٢٠١٧ دعماً لبرنامج الأمم المتحدة بشأن الانسجام مع الطبيعة، نشر قسم الحقوق بكلية الحقوق في جامعة في بولونيا كتاباً إلكترونياً يحمل نفس العنوان. ويتضمن المنشور جميع أعمال المؤتمر ومقالات من الفقهاء المساهمين، وكثير منهم أعضاء في شبكة معارف الأمم المتحدة بشأن الانسجام مع الطبيعة.

٨٧ - وإضافة إلى ذلك، في ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، تولّت مؤسسة ”Flaminia Foundation of Ravenna“ ورابطة ”il Cerchio“، بالاشتراك مع كلية الحقوق بجامعة بولونيا، رعاية مؤتمر بشأن الأشكال البديلة للعدالة داخل النماذج الغربية وخارجها، أُلقت فيه البروفيسورة سيمونا فراوداتاريو، عضو المحكمة الشعبية الدائمة، كلمة عن مقالاتها بشأن العدالة البيئية وحقوق أمنا الأرض.

٨٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨، في ليكي، إيطاليا، نُظم، في شراكة مع مركز البحوث الأوروبية الأمريكية بجامعة سالينتو، احتفال وطني بشأن التنمية المستدامة، تضمن الترويج للاحتفال بيوم الأرض في إيطاليا، وذلك توخياً لعقد حلقة دراسية دائمة بشأن الإيكولوجيا الدستورية وإنشاء مختبر للتعميم يستند إلى برنامج الأمم المتحدة بشأن الانسجام مع الطبيعة. وإضافة إلى ذلك، اقترح إنشاء فريق عامل معني بالانسجام مع الطبيعة من أجل وضع ميثاق دستوري للنظام الإيكولوجي ومبادئ توجيهية للتنوع الديمقراطي: الديمقراطية في التنوع البيولوجي، كوثائق عمل دولية. وانضم عدد من المشاركين إلى الفريق العالمي للسلامة الإيكولوجية، الذي يعمم معلومات عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة بشأن الانسجام مع الطبيعة على جامعات أخرى.

٨٩ - وفي بويلا، المكسيك، عُقد من ١٧ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨ أول منتدى للأخبار الحية وأقيم احتفال Atoyac Xicome بشأن ترميم القنوات في نهر أتويك وحمايته، مما شكّل سابقة وطنية من منبر متعدد الثقافات ومتعدد التخصصات. وضم المنتدى والاحتفال أفراداً من المجتمعات المحلية، وأفراداً من أوساط قطاع الأعمال، والمشرّعين، والعلميين، والفلاسفة، والأخصائيين الإيكولوجيين، والفنانين، والشباب، وحماة التقاليد، والقادة الاجتماعيين. وأتاح الاجتماع مجالاً شاملاً للتفكير والتحليل والإدراك والنقاش بشأن تحديات الإدارة المستدامة للمياه، بما في ذلك مبادرات تشريعية لمنح نهر أتويك حقوقاً.

٩٠ - وشملت نتائج المنتدى إنشاء شبكة وطنية لأخبار المكسيك، وتوقيع التزامات بشأن حقوق نهر أتويك، وبخاصة التزامات وثيقة ”النهر الحي ٢٠١٨-٢٠٣١“، ورصد الامتثال للخطة النازمة، التي تتضمن ٣٩ إجراءً حكومياً، والبيان القانوني الذي أعلن اعتبار نهر أتويك منطقة طبيعية محمية.

٩١ - وفي فيراكروز، المكسيك، أُقيم من ١٦ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨ احتفال Cumbre Tajin الأول. وقد ركّز الاحتفال على العيش في انسجام مع الطبيعة من خلال وضع توصيات إيكولوجية، ومنح الطبيعة حقوقاً، ودراسة تقاليد الشعوب الأصلية وعلاقتها بأمنا الأرض.

٩٢ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨ في تاراغونا، إسبانيا، استضافت جامعة Rovira i Virgili ندوة تاراغونا الثالثة للقانون البيئي الدولي، بالاشتراك مع مركز تاراغونا لدراسات القانون البيئي ورابطة طلاب القانون البيئي في تاراغونا. وتركزت مناقشات على تحقيق التوازن بين حقوق الطبيعة وحقوق الإنسان في نموذج قانوني متمحور حول الأرض، وحقوق الطبيعة في الاتحاد الأوروبي، والاعتراف بحقوق الأنهار، بين مواضيع أخرى. ونظم المركز أيضاً الندوة الدولية الثانية عشرة بشأن الحوار البيئي والدستوري والدولي، التي عُقدت

في بالماس، البرازيل، وكتيتو، إكوادور، بشأن دولة القانون، والبيئة، والطبيعة، التي كانت فيها حقوق الطبيعة ورفاهها هما الموضوعان الرئيسيان، وشارك المركز فيها.

٩٣ - وفي جنيف، استضافت المنظمة غير الحكومية "المنظمة الدولية للترويج للعلوم" مؤتمرها الدولي السنوي السادس بشأن حقوق الطبيعة يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقد ضمّ المؤتمر أكثر من ٣٠ متحدثاً من الشبكات التي تعمل بشأن مبادرات متصلة بحقوق الطبيعة، فضلاً عن حقوقيين. وسيعقد المؤتمر القادم يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٩٤ - وتطوّر مؤسسة غايا بالمملكة المتحدة والمنظمات الشريكة لها على نطاق أفريقيا حركة لفقها الأرض في أفريقيا. وقد تخرجت أول مجموعة من الممارسين الأفارقة لفقها الأرض، التي تضم أفراداً من إثيوبيا وأوغندا وجنوب أفريقيا وزمبابوي وكينيا، بعد إكمالها برنامج المؤسسة التدريبي الذي يستغرق ثلاث سنوات في تموز/يوليه ٢٠١٧ وأصبح أفراد تلك المجموعة دعاة احترام قوانين الطبيعة ومعاودة الارتباط بالأرض. وهم يتفاعلون مع الجماهير المحلية والوطنية والدولية من خلال إجراء حوارات مجتمعية، وتقديم عروض عامة، ومن خلال الإذاعة، والتلفزيون، ووسائل الإعلام المطبوعة. ومثلت أصوات أفريقية تدعو إلى فقها الأرض في الحوار التفاعلي الثامن بشأن الانسجام مع الطبيعة مع العناصر الفاعلة في مجال الانتقال، والمزارعين، والخرجين، والأوساط العلمية، وقادة الشعوب الأصلية في اجتماع لمبادرة "NiceFuture" عُقد في سويسرا، بعنوان "في قلب الزمان"، وكذلك في المنتدى الدولي للرفاه الذي نظّمته هيئة الإغاثة الكاثوليكية لمكافحة المجاعة والتنمية التضامنية للأراضي في فرنسا، بين منتديات أخرى.

٩٥ - وواصل التحالف العالمي لحقوق الطبيعة برنامج أنشطته لاعتماد وتنفيذ نظم قانونية يُعترف فيها بحقوق الطبيعة وتُحترم ويجري إنفاذها. وخلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عُقد في بون، ألمانيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، استضاف التحالف العالمي المحكمة الدولية الرابعة لحقوق الطبيعة، وهي اجتماع مدته يومان لمحاكاة البت في قضايا من كافة أنحاء العالم، يكشف الدور الهام الذي تؤديه النظم القانونية في المساعدة على تغيير المناخ والتدهور البيئي العالمي. وفي المحكمة الدولية، نُظر في قضايا من ١٩ بلداً في محاكمات صورية. وحكى شهود مباشرة عن تجربتهم المتعلقة بالعيش قرب عمليات التصديح الهيدرولي، وآبار النفط، ومصافي النفط، ومناجم الفحم؛ وعن الكيفية التي تعاني بها الطبيعة بسبب هذه الأنشطة التدميرية؛ وعن اضطهاد المدافعين عن أمننا الأرض وتجريمهم. ورأت المحكمة أنه قد ارتُكبت، في جميع القضايا، انتهاكات ممنهجة وشديدة للإعلان العالمي لحقوق أمننا الأرض وأن تلك الانتهاكات كانت مصحوبة في كثير من الأحيان بانتهاكات لحقوق الإنسان.

٩٦ - كذلك، يستتبع الأطلس العالمي للعدالة البيئية، وهو مشروع بحثي تشاركي يضم عدداً كبيراً من المؤسسات، تحديد النزاعات الإيكولوجية وتعبئة المواطنين ضد أنشطة الاستخراج التي تهدد الحياة في جميع أنحاء العالم.

٩٧ - وعقد الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة، في مؤتمره لمحاكاة نموذج الأمم المتحدة، مناقشة بشأن الانسجام مع الطبيعة في شباط/فبراير ٢٠١٨ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. واستندت المناقشة إلى تقرير لذلك الاتحاد بشأن الانسجام مع الطبيعة، استند إلى أعمال برنامج الأمم المتحدة بشأن الانسجام مع الطبيعة. وحُصص الموضوع للجنة تحاكي الجمعية العامة، وانخرط طلاب مدارس ثانوية

في نقاش عام أدلوا فيه ببيانات عن الانسجام مع الطبيعة قبل قيامهم بصياغة قرار بشأن بند جدول الأعمال واعتماده بتوافق الآراء.

٩٨ - وساعد مركز قانون الأرض على إطلاق نادي قانون الأرض في كلية فيرمونت للحقوق، وهو أول هيئة لطلبة الحقوق تركز حصرياً على حقوق الطبيعة، وساعد على تنظيم محاكمة صورية بشأن حقوق الطبيعة في المدارس الإعدادية والثانوية بالولايات المتحدة.

خامسا - خاتمة

٩٩ - يستمر إدراج فقه الأرض في القانون الوطني، في عدد متزايد من البلدان على نطاق العالم. وفي بعض الحالات، طالبت السلطة القضائية باتخاذ إجراءات من الدولة تؤكد حقوق الأنهار أو الغابات أو الأنهار الجليدية أو تعيدها، بينما اعترفت هيئات تشريعية بلدية أو محلية بحقوق الطبيعة في حالات أخرى.

١٠٠ - واكتسب إدراج فقه الأرض في التعليم، من خلال عمليات رسمية وغير رسمية على السواء، زخماً أيضاً في السنوات الأخيرة. فأعداد متزايدة من المدارس والجامعات والمؤسسات تصمم برامج ومشاريع تركز على النموذج المتمحور حول الأرض وتقدمها في مناهجها الدراسية، الأمر الذي يفضي إلى تعميم فقه الأرض في المجالين المهني والعام. وعلاوة على ذلك، فإن كثيرين من الخبراء الأعضاء في شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة هم كتّاب إنتاجهم غزير إما شاركوا في إنتاج أفلام وثائقية أو استشارهم منتجو أفلام بشأن حقوق الطبيعة^(٨).

١٠١ - واستضافت مؤسسات أكاديمية وجامعات ومنظمات غير حكومية ومجموعات مجتمع مدني ومحاكم اتحادية ومعاهد بحوث على نطاق العالم حلقات دراسية ومؤتمرات ومناقشات على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي للنهوض بفقه الأرض وتوفير إيضاحات بشأن الانتقال من القوانين البيئية إلى تشريعات بشأن حقوق الطبيعة. وتلك المبادرات المتنوعة أدت إلى حدوث زيادة كبيرة في الاهتمام العام بفقه الأرض وبالحاجة إلى العيش في انسجام مع الطبيعة وإلى زيادة فهم ذلك الفقه.

١٠٢ - وفي كثير من الأنشطة المتناولة في هذا التقرير، كانت المنظمات غير الحكومية ورابطات المجتمع المدني جهات معنية هامة. فقد بادرت إلى شن حملات وصاغت إعلانات شتى بشأن حقوق الطبيعة وفقه الأرض. وإضافة إلى ذلك، أهابت تلك المنظمات والرابطات بالأمم المتحدة أن تنخرط في وضع إعلان عالمي لحقوق أمنا الأرض يعكس الالتزام المتزايد على نطاق العالم بحماية الأرض والأجيال المقبلة من كافة الأنواع.

١٠٣ - وقد تسنى التحول عن رؤية للعالم متمحورة حول الإنسان إلى رؤية متمحورة حول الأرض أو ليست متمحورة حول الإنسان وما نجم عن ذلك من تغيرات في القانون والسياسات بفضل الالتزام القوي من جانب أعضاء شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة. فأعضاؤها يعملون على ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في انسجام مع الطبيعة، على النحو المبين في الغاية ١٢-٨ من أهداف التنمية المستدامة.

(٨) www.harmonywithnatureun.org/references

١٠٤ - وتلتزم الأمم المتحدة بأن تظل على إلمام بالتحويلات والإجراءات الأخيرة والمقبلة في مجالات القانون والسياسات والتعليم والمشاركة العامة فيما يتعلق بفقّه الأرض وبالعديد المتزايد من الإعلانات والبيانات والنداءات الداعية إلى إعادة علاقة مع الأرض قائمة على الاحترام.

١٠٥ - وتشجّع شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة الآخذة في التوسع، والمكونة من ممارسين خبراء ومفكرين وأكاديميين، على مواصلة النهوض بتنفيذ العيش المستدام في انسجام مع الطبيعة وتطوير جماعات الممارسة التي تشمل طائفة من التخصصات، تبدأ من العلوم الطبيعية والاجتماعية والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا والإيكولوجيا والاقتصاد وعلم الاجتماع والقانون والأخلاقيات والشؤون الروحية والأنثروبولوجيا إلى الطب واللسانيات.

١٠٦ - وتشجّع الشبكة أيضا على إجراء استعراض أساسي للسوابق القانونية القائمة والناشئة، والإعلانات العامة والحكومية والنداءات التي تدعو إلى إصدار إعلان عالمي لحقوق أمنا الأرض، يمكن أن يحدد مبادئ توجيهية ومواقف مشتركة للدول الأعضاء للشروع في إجراء محادثة عالمية بشأن الموضوع، وعلى القيام بتجميع ذلك كله.

١٠٧ - وأخيرا، سيستمر إبراز النهج والإجراءات المتخذة من جانب الدول الأعضاء وجماعات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة لتشجيع العيش المستدام في انسجام مع الطبيعة ودعم تلك النهج والإجراءات من خلال الموقع الشبكي للانسجام مع الطبيعة (www.harmonywithnatureun.org).